

خصيصة "التخفيف" في اللغة العربية

The characteristic of “mitigation” in the Arabic language

د. كريمة بكاي

¹ المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر)، bekkaye.karima@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر 2025/12/15		تاريخ القبول 2025/10/16	تاريخ الارسال 2025/08/22
Abstract		الملخص	
This research aims to explain that 'mitigation' is a characteristic of the character of the Arabic language, by presenting what the Arab scholars have in this regard, and this was confirmed as a first result of the research results, in addition to other results, perhaps the most important of which is that this phenomenon is not isolated from other phenomena Consistency reveals the durability of the Arab system and its construction.		يهدف هذا البحث إلى بيان أنّ "التخفيف" خصيصة من خصائص اللغة العربيّة، من خلال عرض ما قدّه علماء العربيّة في هذا الشأن. وهذا ما تمّ التأكيد عليه كنتيجة أولى من نتائج البحث، إضافة إلى نتائج أخرى لعلّ أهمّها أنّ هذه الظاهرة ليست معزولة عن غيرها من ظواهر النظام اللغوي، وإنما هي محكومة ومتكاملة ومتناسقة مع مسائل أخرى تضمن عدم خروجها عن إطارها المحدد، هذا التناسق يكشف عن متانة نظام العربية وإحكام بنائه.	
Keywords: mitigation phenomenon; Arabic; Advanced scholars; Modern scholars		كلمات مفتاحية: ظاهرة التخفيف؛ اللغة العربية؛ العلماء المتقدّمون؛ العلماء المحدثون	

المؤلف المرسل: د. كريمة بكاي، الإيميل: bekkaye.karima@cu-tipaza.dz

1. مقدمة:

تعد ظاهرة التخفيف من أهم الظواهر اللغوية المرتبطة باللغات جميعها عامة، واللغة العربية خاصة، ونحن إذ نقول ذلك فإنما نقوله انطلاقاً من أدلة مادية ملموسة، تثبت التصاق هذه الخاصية بلغتنا العربية، ويظهر ذلك جلياً في المستوى الصوتي، باعتبار أن الأصوات هي النواة الأولى لبناء الكلام، ذلك أن اللغة كما قال "ابن جني": "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"¹. إن الأصوات وهي منفردة، سهلة النطق لا وجود لأي عسر فيها، ولكن تظهر المشقة أثناء التأليف الكلامي، والأداء النطقي لهذه الأصوات في مجاورة بعضها بعضاً، ذلك لأنه قد تظهر في بعض السياقات اللغوية مشاكل صوتية، تكون ناتجة عن صعوبة اثتلاف هذه الأصوات فيما بينها، نظراً لوجود تقارب أو تباعد بينها في المخارج أو الصفات أو فيهما معاً، مما يولد جهداً عضلياً أكبر عند محاولة النطق بهذه الأصوات المتجاورة، ونظراً لميل الإنسان الطبيعي إلى التخفيف في الجهد العضلي المبذول نراه يبحث عن أيسر الوسائل وأسهلها للتخلص من الأصوات العسيرة وصولاً إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه.

وما ذكرناه آنفاً يفسر لنا التغيرات التي نجدها في كثير من المفردات، وهي تغيرات ناتجة في أكثرها عن أسباب صوتية محضة، تدفع المتكلم إلى اللجوء إلى عمليات مختلفة في سبيل تيسير النطق وتسهيله، ويتضح ذلك من خلال مظاهر "الإعلال" أو "الإبدال" أو "الإدغام" مثلاً في اللغة العربية، وهي تعد ظواهر صوتية صرفية، فهي صوتية لأنها تصيب الأصوات، وصرفية لأنها تتعلق بتصريف الكلمة.

تروم هذه الورقة البحثية معالجة إشكالية رئيسة مفادها: ما مدى ارتباط ظاهرة "التخفيف" باللغة العربية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة لعل أهمها: كيف أسهم العلماء العرب

المتقدمون في إثبات هذه الظاهرة في لغتهم؟ وما جديد المحدثين في دراستهم لظاهرة التخفيف في اللغة العربية؟ وهل لهذه الظاهرة علاقة بميزات أخرى تتسم بها اللغة العربية؟. إنَّ الهدف الأساسي من هذا البحث هو بيان أنَّ "التخفيف" خصيصة من خصائص اللغة العربية، من خلال عرض ما قدّمه العلماء العرب في هذا الشأن، معتمدين في ذلك المنهج الوصفي الملائم لمثل هذا.

2. تعريف التخفيف لغة واصطلاحاً:

1.1. لغة:

قال " ابن منظور " في (لسان العرب) "الخَفَّةُ والخِفَّةُ: ضد الثقل والرجوح، خَفَّ يَخِفُّ خَفًّا وخِفَّةً: صار خفيفاً، فهو خفيف وخُفَّاف بالضم... والخِفِّ، كل شيء خَفَّ محمله والخِفُّ بالكسر: الخفيف، وشيء خَفَّ: خفيف... ويقال خرج فلان في خِفٍّ من أصحابه أي في جماعة قليلة، وخِفُّ المتاع: خفيفه، وخَفَّ المطر: نقص... واستخَفَّه: طلب خِفَّتَه... وخَفَّ فلان لفلان إذا أطاعه وانقاد له... والمَخِفُّ: القليل المال الخفيف الحال... الخِفَّةُ، خفة الوزن وخِفَّةُ الحال، وخِفَّةُ الرجل: طيشه وخِفَّتَه في عمله... وخَفَّ القوم خفوفاً أي قَلَّوا... والتخفيف: ضد التثقيل، واستخَفَّه: خلاف استثقله"².

ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف اللغوي للخفة، أن معنى اللفظ غير ثابت، بل معناه متغير من سياق إلى آخر، إذ قد يدلّ هذا اللفظ على: القلة، الطيش، الإسراع، وهو ضد الثقل، وغير ذلك من المعاني التي يمكن أن تعتوره بتغير السياق.

2.2. اصطلاحاً:

إذا انتقلنا إلى الناحية الاصطلاحية، فإننا لا نكاد نعثر - في حدود ما اطلعنا عليه - على تعريف جامع مانع لظاهرة التخفيف، سواء عند المتقدمين أو المحدثين، وإنما كل ما نجده هو وصف لها في مقابل ظاهرة الثقل، حتى إنه يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، لا تنفصل

إحداهما عن الأخرى، ذلك أنّ إحداهما تعدّد السبب (وهي الثقل) ، والأخرى تعدّد نتيجة لهذا السبب (الخفة) هذا في الأغلب.

ولعل المعيار الأساس في الحكم على صوت معين أو لفظة معينة أو تركيب معين بأنه خفيف أو ثقل، إنما يرجع إلى نفسية المتكلم " فالثقل والخفة مجرد انطباع وأثر إيقاعي يحسّه المتحدث في نفسه من خلال الممارسة اللغوية"³، ولعل هذا ما يفسر لنا اختلاف المتكلمين في تقدير الخفة والثقل من لغة إلى أخرى، لأن ذلك يتطلب معرفة دقيقة باللغة المتحدث بها.

وإذا عدنا إلى التراث اللغويّ العربي، وجدنا اللغويين قد قدموا وصفا للظاهرتين، ولم يقدموا تعريفا شاملا، وذلك بتقديم الخفيف في مقابل الثقل أو العكس، وقد حاولوا وضع قواعد عامة تحكم الخفة والثقل على أساس التقابل بينهما، فإذا عدنا إلى "الكتاب" وجدنا "سيبويه" قد تناول هذه القضية على النحو الذي ذكرناه سابقا، يقول "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من اسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل"⁴.

من خلال هذا القول نستطيع أن نتبين ما ذكرناه آنفا، من أن المتقدمين قدّموا وصفا للظاهرتين، فسيبويه يرى أن الفعل أثقل من الاسم، ويسوق الأدلة التي تثبت صحة رأيه، بصرف النظر عن صحتها أو خطئها، ولكن ما يهّمنا هنا هو وجود هاتين الظاهرتين في العربية، وتفطّن القدامى إلى وجودهما، ومحاولة الكشف عنهما، ووضع قوانين تحكمهما، ويمكن أن نعثر عند "سيبويه" على آراء أخرى، تصف ما هو خفيف في اللغة في مقابل ما هو ثقل، وقد تابعه علماء العربية في هذه الآراء كلها، وإن اختلفت بعض تعليلاتهم، وسنسوق بعض الأمثلة حتى نزيد الأمر جلاء:

1- الاسم أخفّ من الفعل، والفعل أثقل من الاسم.⁵

2- المذكر أخف من المؤنث.⁶

3- المهموس أخف من المجهور.⁷

4- النكرة أخف من المعرفة⁸.

5- الأفراد أخف من التثنية والجمع، والتثنية أخف من الجمع⁹.

6- التضعيف يثقل على ألسنتهم، واختلاف الحروف أخفّ عليهم¹⁰.

7- خفة الفتح عن الكسر والضم، وخفة الكسر عن الضم¹¹.

إن هذه الأمثلة وغيرها يمكن اعتبارها قواعد، نحدد من خلالها الخفيف من الثقيل، وهي وإن دلت على شيء فإنما تدل على وعي المتقدّمين بهذه الظاهرة، ومحاولتهم التقنين لمظاهرها.

ولعل ما يمكن أن نخلص إليه، هو أن اللغويين العرب لم يعرفوا التخفيف تعريفا اصطلاحيا جامعا مانعا، وإنّ ما فعله هؤلاء هو وصف الظاهرة، ومحاولة وضع بعض القواعد التي تحكمها، والتي تمكّننا من التمييز بين ما هو ثقيل وما هو خفيف في العربية، ومع ذلك يمكننا القول إنّّه يصعب أن نقدم هذا التعريف الشامل لهذه الظاهرة، ذلك أن ما يحكمها هو نفسية المتكلم بالدرجة الأولى، فما يراه عربي ثقيلا في قبيلة ما يراه غيره من قبيلة أخرى خفيفا، ومع ذلك، فإن ما يشتركون فيه أكثر مما يختلفون فيه.

ومع كل هذه الصعوبة، يمكننا إبداء بعض الملاحظات، انطلاقا من الأمثلة التي عرضناها سابقا:
- الخفة تكون في الأصل أكثر منها في الفرع، كقولهم: إن المذكر أخف من المؤنث، أو إن النكرة أخف من المعرفة، فكل من المذكر والنكرة أصل، في مقابل المؤنث المعرفة.

- الخفة تكون في الصوت كما تكون في الكلمة، وحتى في التركيب، ومن ذلك أن المهموس أخف من المجهور، وأن الاسم أخف من الفعل.

- تكون الخفة في الحركات، ومثال ذلك أن الفتح أخف من الكسر والضم.

- تكون الخفة في تأليف الأصوات، ومثالها أن تماثل الأصوات ثقيل على لسان العربي، واختلافها خفيف عليه.

إننا إذا حاولنا صياغة تعريف اصطلاحى لظاهرة التخفيف انطلاقا من هذه الملاحظات قلنا: إن التخفيف ظاهرة لغوية تحكم كل مستويات اللغة العربية، صوتا وكلمة وتركيبا، وإن الضابط

الأساسي في تحديد هذه الظاهرة إنما هو شعور المتكلم بخفة هذا الصوت أو تلك الكلمة أو ذلك التركيب، أو العكس، وهذا الشعور هو الذي يدفعه إلى إحداث تغيير ما على ما يراه ثقيلًا.

3.2. التخفيف والقوانين الصوتية:

تجدر الإشارة هنا إلى مصطلح "القوانين الصوتية"، وهو مصطلح عام ينبغي أن يؤخذ بمعناه الواسع لا بمعناه الخاص، ذلك أن العلماء صاغوا هذه القوانين بعد تتبع الأمثلة التي تتحقق فيها هذه الظاهرة، دون أن يقطعوا بأن لهذه القوانين صفة الحتمية كما في قوانين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية مثلاً، فهذه الأخيرة تصدق دائماً إذا توفرت الشروط والظروف لذلك في أي زمان وفي أي مكان، أما القوانين الصوتية، فليست لها هذه الخاصية، والدليل على ذلك ما نجده في اللغة العربية من ألفاظ لا تخضع لهذه القوانين بالرغم من توفر الشروط التي توجب تغيير الكلمة، يقول "محمد السعران" "عن" القوانين الصوتية: "إن أغلب ما يطلق عليه اللغويون "قوانين" لغوية ليس في جوهره إلا خلاصات مركزة تصنف ما كان أو ما هو كائن في جانب من الجوانب ولا يتضمن مقداً الحكم على نفس الظاهرة لو توفرت فيها نفس الشروط مستقبلاً، وهذا أصدق ما يكون على ما يعرف في الدراسات اللغوية " بالقوانين الصوتية"¹²، ونظراً لما سبق ذكره عن هذه القوانين "نجد بعض اللغويين يفضل استخدام مصطلح "ميل" أو اتجاهات صوتية phonetic tendencies بدل مصطلح "قانون"¹³.

وقد قسم العلماء المحدثون هذه القوانين قسمين هما: القوانين الصوتية المطلقة، والقوانين الصوتية المقيدة. وقد بين "فوزي الشايب" المقصود من كل منهما حين قال: "... مطلقة، وهي تلك التطورات التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يتحول الصوت اللغوي إلى صوت آخر في اللغة وفي جميع السياقات الصوتية... مقيدة، وهي تلك التطورات التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في سياقات صوتية معينة، فهي إذن مشروطة بعوامل صوتية تشكيلية"¹⁴. أما "رمضان عبد التواب" " فإنه يطلق على هذين النوعين مصطلحي: "التغيرات التاريخية" و"التغيرات التركيبية"¹⁵.

إن الغاية من وضع هذه القوانين – في نظرنا – سواء عند القدماء أو المحدثين، إنما هي خدمة الميول الطبيعي للإنسان إلى التخفيف، ذلك لأن هذه القوانين في الواقع مستمدة من هذا الميول ونتاجة عنه.

3. ظاهرة التخفيف عند المتقدمين والمحدثين:

1.3. ظاهرة التخفيف عند المتقدمين:

لقد تفتن علماء العربية الأوائل إلى هذه التغيرات، فحاولوا تفسيرها في ظل ظاهرة التخفيف، بل الأكثر من ذلك نجدهم قد صاغوا قوانين، وإن كانت مستقاة من استقراء كلام العرب، تحفظ هذه الظاهرة وتثبتها كخاصية أساسية من خصائص اللغة العربية، وهي قوانين صوتية في أغلبها، وفي ذلك يقول "كمال بشر": "وخاصة أخرى ترتبط بأسلوب توزيع الأصوات على مدارج النطق في العربية، تتمثل هذه الخاصة في نظام هذا التوزيع، بحيث تجيء الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة متناسقة خالية من الثقل... ولقد أدرك علماء العربية هذه الخاصة في لغتهم، واستطاعوا بفكرهم الثاقب ونظرمهم الدقيق أن يصوغوا ما يشبه أن يكون قواعد صوتية لما ينبغي أن يكون عليه تأليف الكلمة من أصوات"¹⁶.

نجد من ذلك مثلاً عند القدماء ما فعله "ابن جني" في نهاية كتابه "سر صناعة الإعراب" حين أفرد فصلاً ذكر فيه "مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح"¹⁷.

ونجد في هذا الفصل أقوالاً عدة لابن جني، تثبت ما ذكرناه منها قوله: "وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاوز مخرج الحرفين فالقياس ألا يأتلفا..."¹⁸

والأمر نفسه نلتمسه في تقسيمه لصور التأليف بين الأصوات إلى أقسام ثلاثة، وهي الأحسن وهو ما تألفت فيه الحروف المتباعدة، وقسم يلي الأول في الحسن، وهو ما ضعف فيه الحرف نفسه،

والثالث دون الأولين وهو ما تألفت فيه الحروف المتجاورة، وهذا الأخير يرفض، أو يقل استعماله¹⁹.

وإذا كنا قد رجعنا في إثبات ما قلناه من أن العرب قد حاولوا التقنين لهذه الظاهرة إلى "ابن جني"، فليس معناه إنقاص جهود العلماء الآخرين - قبله أو بعده - وإنما الذي فعله "ابن جني" كان ممنهجاً، وتبين ذلك في إفراده لهذا الفصل في آخر كتابه، وهذا يسهل على الباحث تقصي الظاهرة على عكس ما نجده عند غيره - أو على الأقل الذين سبقوه - من كلام عن هذه الظاهرة منشوراً في مؤلفاتهم، هذا في الأغلب، إضافة إلى أن "ابن جني" في كتابه هذا قد جمع آراء سابقيه من خلال ذكره لأقوالهم، كما أن الذين جاءوا بعده كثيراً ما يرجعون إليه.

وجهود العلماء العرب في وضع قوانين لهذه الظاهرة لم تقتصر على النحاة فحسب، بل نجد البلاغيين فعلوا ذلك أيضاً حين اشترطوا في فصاحة المفردة أن تكون أصواتها خالية من التنافر²⁰.

2.3. ظاهرة التخفيف عند المحدثين:

وإذا انتقلنا من العلماء العرب المتقدمين إلى المحدثين، وجدنا هؤلاء قد توسعوا في دراسة هذه الظاهرة، من خلال مظاهرها المختلفة في ضوء علم اللغة الحديث، ومع ذلك فإن دراساتهم اعتمدت بالدرجة الأولى على ما قدمه الأوائل، وإن كانوا قد زادوا عليه تفسيرات وتعليلات مختلفة سمحت لهم بها الدراسات الحديثة والمناهج المتطورة، خاصة فيما يتعلق بدراسة الأصوات التي أصبحت تعتمد على أجهزة متطورة.

ويظهر اعتمادهم على دراسات المتقدمين في انطلاقتهم - غالباً - منها، كما يظهر ذلك أيضاً في ترديدهم للأمثلة نفسها التي ذكرها العلماء الأوائل، دون زيادة عليها - اللهم إلا في مقارنتها بالمظاهر اللهجية الحديثة - ومحاولة تعليل تغيراتها الطارئة وفقاً لما يتماشى والدراسات اللغوية الحديثة.

لقد حاول المحدثون - مثلهم في ذلك مثل المتقدمين - صياغة قوانين تحكم التطور اللغوي (الذي يكون هدفه التخفيف) للغة العربية، وإن كان أكثرهم متأثراً في ذلك بالعلماء

الغربيين، ويظهر ذلك جليا في استعمالهم لمصطلحات صاغها في الأغلب علماء غربيون، مع محاولة تفسير ما وقع في اللغة العربية وما يقع فيها من تغيير في ضوء تلك القوانين الغربية، وكان الأحرى بعلمائنا استقراء التراث ومحاولة صياغة مصطلحات عربية صرفة.

ومن المصطلحات أو القوانين الغربية التي يكثر علماء اللغة المحدثون ترديدها، قانون "أضعف الجهد" أو "الجهد الأقل" (Principle of least effort) وهو من وضع (Zipf)، وقد نادى به وتبناه أندريه مارتيني (André Martinet)²¹، يضاف إلى ذلك "قانون الأقوى" (Law of the stronger)، الذي صاغه عالم الأصوات الفرنسي المشهور موريس جرامونت²² (Maurice Grammont)، مع أن هذه الفكرة نجدها عند "ابن جني" حين قال: "... وينبغي إذا تدانى الحرفان أن يبدأ بالأقوى منهما فيعتمد عليه"²³.

هذا وليس معنى ما تقدم، أن المحدثين كلهم كانوا أتباعيين وإنما فيهم من حاول الرجوع إلى التراث، للبحث عن مصطلحات عربية من أجل استعمالها في مقابل المصطلحات الأجنبية، ومن ذلك مصطلح "التخفيف" الذي آثرنا استعماله في هذا المقام، وقد استعمله من المحدثين على سبيل المثال لا الحصر "أحمد عفيفي" الذي أفرد كتابا لهذه الظاهرة سماه بـ "ظاهرة التخفيف في النحو العربي"²⁴، وكذلك "محمد حسن حسن جبل" في كتابه "خصائص اللغة العربية"²⁵.

وما يمكن التنويه إليه في هذا المقام، هو أن التخفيف - في نظرنا - أكثر شمولية من المصطلحات الغربية، خاصة منها مصطلح "أضعف الجهد"، وذلك لأننا نجده قاصرا في بعض الحالات عن تفسير بعض التغيرات التي يلجأ إليها المتكلم العربي لتجنب الثقل الحاصل في المفردات، ويظهر ذلك بصفة خاصة حين يلجأ المتكلم العربي إلى تغيير ينتقل فيه من الثقل إلى ما هو أثقل منه بغية التخفيف لا بدافع أضعف الجهد، وقد أفرد "ابن جني" في "الخصائص" بابا سماه "باب في العدول عن الثقل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"²⁶.

4. مسائل مرتبطة بالتخفيف:

4. 1. التخفيف وأمن اللبس:

إن التغيرات التي تطرأ على بعض الكلمات لغاية تخفيفها وإزالة ثقلها، هي تغيرات منظمة ومضبوطة، وليست عشوائية وهذا دليل على متانة النظام اللغوي للعربية، إذ إنه محكوم بقواعد محدّدة، تضمن عدم تناقض هذا النظام، وتعارض ظواهره فيما بينها، ولعل ظاهرة التخفيف خير مثال ودليل على ذلك.

وبيانه أن ظاهرة التخفيف وإن كانت موجودة في اللغة لغرض تجنب الثقل الذي يعترض طريق المتكلم في أدائه لبعض أصوات اللغة أو كلماتها أو جملها إلا أنّ لها قواعد تضبطها حتى لا تكون سببا في اضطراب نظام اللغة، أو سببا في التناقض مع ظواهر أخرى بدعوى تجنب الثقل.

وتعد قاعدة أمن اللبس من أهم المسائل التي تحكم ظاهرة التخفيف وغيرها (مثلا التقديم والتأخير)، وقد أشار إليها المتقدّمون بهذا المصطلح "اللبس" أو مصطلحات قريبة منه، كالالتباس، أو الإلباس.

يقول السيوطي: "اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن"²⁷، ومعنى "أمن اللبس" هو أن التغير الذي يلجأ إليه المتكلم، على مستوى الكلمة مثلا، يجب ألا يؤدي إلى التباس بناء هذه الكلمة ببناء كلمة أخرى، أما إذا أدى إلى الالتباس فإنه يُقيي الكلمة كما هي، وإن كانت ثقيلة لأنّ أمن اللبس أولى، أما إذا لم يؤدّ التغير إلى الالتباس، فإنّ التغير أولى.

ويمكن التمثيل لهذه المسألة بأمثلة كثيرة في اللغة العربية سنقتصر على ذكر بعضها حتى تتضح المسألة. من ذلك: أن اللغة العربية لا تلحق تاء التأنيث بآخر بعض الكلمات الدالة على التأنيث لأمن التباسها بالمذكر، كقولنا: طالق ومرضع وكاعب...، وهذا النوع لا خلاف فيه، بل يكمن الخلاف في التغير الذي يؤدي إلى اللبس، ولهذا كان علماء العربية حريصين على هذا النوع أثناء حديثهم عن التغيرات التي تطرأ على اللغة في مختلف مستوياتها، ومن ذلك ما ذكره "المبرد" في الحذف حين عقد في كتابه "المقتضب" بابا سماه "هذا باب ما يحذف استخفافا لأنّ اللبس فيه

مأمون²⁸، وتناول فيه حذف بعض الحروف من بعض الكلمات، بشرط ألا يؤدي الحذف إلى الالتباس، ويمكن أن يتضح لنا من خلال عنوان الباب أنّ أمن اللبس يعد شرطاً في الحذف، حتى لا يؤدي هذا الحذف إلى اختلاط مبني بآخر أو معنى بآخر.

ومما يمكن التمثيل به أيضاً لهذه المسألة صيغتي: "أَفْعَلْتُ" و"أَفْعَلْتُ" معتلتي العين بالياء أو الواو، والأصل أن الواو والياء إذا تحركا وسكن ما قبلهما قلبتا ألفاً، بعد نقل حركتهما إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما نحو قولنا "أقال" إذ الأصل فيها "أَقُولَ" فنقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفاً لمناسبة الفتحة.

ولكن في مثل الصيغتين السابقتين، لا يمكن تطبيق هذه القاعدة لأنها ستؤدي إلى الالتباس، ولنمثّل لذلك بالفعلين: ابْيَضَضْتُ واسْوَدَدْتُ، وابْيَاضَضْتُ واسْوَادَدْتُ، لو طبقنا القاعدة لنقلنا حركة أحرف العلة إلى الأحرف الصحيحة قبلها ثم نقل أحرف العلة ألفاً لمناسبة الفتحة على النحو:

ابْيَضَضْتُ ← نقل الحركة ← ابْيَضَضْتُ ← قلب الياء ألفاً ← ابْأَضَضْتُ

وكذلك الأمر مع الفعل "اسْوَدَدْتُ".

ولكن في هذه الحال (بعد النقل والقلب) سنضطر إلى إسقاط همزة الوصل، نظراً لزوال علة وجودها (البدء بساكن)، فيصبح الفعلان "بَاضَضْتُ" و"سَادَدْتُ" وبهذا تلتبس صيغة "أَفْعَلْتُ" بصيغة "فَاعَلْتُ".

أمّا "ابْيَاضَضْتُ" و"اسْوَادَدْتُ"، فلو طبقنا القاعدة لكان التغيير كالاتي:

ابْيَاضَضْتُ ← نقل الحركة ← ابْيَاضَضْتُ ← قلب الياء ← ابْأَضَضْتُ

وهنا نضطر إلى حذف إحدى الألفين (لالتقاء الساكنين)، مع حذف همزة الوصل (لعدم الحاجة إليها)، فيصير الفعلان "بَاضَضْتُ" و"سَادَدْتُ"، وهذا فيه التباس بالصيغة "فَاعَلْتُ" أيضاً. ففي هذه الحالات ومثلها، نبقى على الأصل وإن كان ثقيلاً، لأن التغيير سيؤدي إلى اللبس.

وإذا كان أمن اللبس سببا في إبقاء الكلمة على أصلها فقد يكون في حالات أخرى سببا في تغيير الكلمة عن أصلها، لأن إبقاءها على الأصل قد يؤدي إلى التباسها بكلمة أخرى، ومن ذلك مثلا: أن قلب التنوين في آخر الاسم المنصوب ألفا عند الوقف حتى لا يتوهم أنّ التنوين نون لازمة لهذا الاسم، ومن ذلك أيضا قلب تاء التأنيث هاء في الوقف، حتى يفرق بينها وبين التاء التي هي من نفس الكلمة: كتاء تركت مثلا.

هذا بالإضافة إلى أمثلة أخرى، تدخل في هذه المسألة، وكذلك الأمر إذا أدى التخفيف إلى فساد اللفظ أو أدى إلى كسر القاعدة، فإن الأصل يبقى على حاله، وفي ذلك يقول "ابن يعيش" ممثلا بمظهر من مظاهر التخفيف وهو الإدغام "... إن الإدغام إنما جيء به لضرب من التخفيف، فإذا أدى ذلك إلى فساد عدل عنه إلى الأصل وكان احتمال التثقيب أسهل عندهم"²⁹.

ويمكن التمثيل لهذا الأمر بما يزداد للإلحاق فإنه لا يدغم في مثله، لأنه سيؤدي إلى فساد اللفظ، أي فساد غرض الإلحاق، فلا نقول في مثل "جَلَبَبْ" جَلَبَبْ لأن هذه الباء إنما زيدت للإلحاق الفعل بالرباعي، وفي هذا يقول "ابن يعيش" أيضا "... والأحكام الموضوعة للتخفيف، إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت"³⁰.

وما يمكن التوصل إليه من خلال ما سبق ذكره، أن ظاهرة التخفيف محكومة بقاعدة أمن اللبس، فإذا أدى التخفيف إلى التباس ما، عدل عنه إلى الأصل، وأبقى اللفظ أو التركيب على ثقله، حفاظا على سلامة النظام اللغوي، وإثباتا لانتظام العربية وتوازن ظواهرها.

2.4. ظاهرة التخفيف والشذوذ:

التخفيف غاية ينشدها المتكلم، ويسعى إلى تحقيقها ما أمكنه ذلك، حتى وإن كان على حساب القاعدة في بعض الحالات، ولا بد من التأكيد على أن ذلك يكون في حالات نادرة، لا شائعة مطردة، ولو كان الأمر كذلك لأدى إلى فوضى في اللغة واضطراب في نظامها، ولذلك اصطاح علماء العربية على تسمية هذه الحالات بـ "الشاذ"، حتى لا يُتوهم أن المتكلم العربي كان

يجري التخفيف المؤدي إلى الشذوذ متى أراد ذلك، وإنما يلجأ إلى هذا التخفيف حين تضيق عليه السبيل إلى تخفيف آخر.

وقد عالج علماء العربية المتقدمون هذه الظاهرة في كثير من المواضع، فهذا "سيبويه" نجده قد عقد في كتابه باباً سماه "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد"³¹، وقد أورد "سيبويه" أمثلة لذلك وذكر بأن ما يؤدي إلى هذا الشذوذ إنما هو طلب التخفيف وإن كانت له أسباب أخرى ذكرها، إلا أنها تدخل في أغلبها تحت هذا المطلب، وهذا ما يمكن أن يتضح في عنوان الباب نفسه.

ومن الأمثلة التي ذكرها "سيبويه" في هذا الباب كلمة "ست" ورأى أنّ أصلها "سدس" فلما تجاوزت السين مع السين ولم يكن بينهما حاجز قوي (لأن الدال ساكنة)، إضافة إلى أنّ مخرج الدال قريب من مخرج السين، ولم يمكن الإدغام، سواء إدغام السينين أو إدغام السين في الدال "فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لثلاً يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا وذلك الحرف التاء"³²، وبعد إبدال التاء من السين، أدغمت التاء في الدال.

إذا كنا قد اقتصرنا على ما ذكرناه آنفاً فذلك حتى نبين أن علماء العربية كانوا متفطنين إلى أن ظواهر اللغة لا بد أن تكون متوازية ومتسقة، ولهذا نراهم قد حكموا على القليل فيها بالشذوذ وعدم الاطراد حتى لا تكون قاعدة يحتكم إليها أو يقاس عليها، وإنما يكتفى بحفظها.

3.4. ظاهرة التخفيف وقاعدة الاطراد:

والمقصود أن التخفيف لا يكون ناتجاً أحياناً عن إحساس المتكلم بثقل معين على مستوى الكلمة خاصة، وإنما يكون سببه هو اطراد الباب، ويقصد باطراد الباب تشابهه أو تماثله، أو بتعبير المتقدمين "تشاكله" أي أن التخفيف في هذه الحال لا تكون له علة صوتية توجبه، إذ إن الكلمة تكون خفيفة في أصلها، وإنما يطرأ عليها التغيير حتى تشاكل الكلمة التي تنتمي إلى بابها، وهو ما يعبر عنه بـ "طراد الباب على وتيرة واحدة".

يقول "الأنباري" في تعليل التغيير الذي يكون سببه طرد الباب "مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سنن واحدة"³³، ويقول في موضع آخر "... لتحصيل التشاكل، والفرار من نفرة الخلاف"³⁴.

ويمكن التمثيل لهذه المسألة بعدد من الأمثلة من أهمها:

* حذف الهمزة من أخوات "أكرم" إذ يقال فيها "نكرم" و "يكرم" و "تكرم".... والأصل أن يقال فيها "نؤكرم" و "يؤكرم" و "تؤكرم"....، فهذه الأفعال لا توجد فيها علة صوتية توجب حذف الهمزة، وإنما حذفت فيها لحذفها في "أكرم" والذي أصله "أأكرم" فحذفت الهمزة الثانية منه، تخلصا من اجتماع الهمزتين، نظرا للثقل الناتج عن اجتماعهما، فلما انتقل إلى سائر حروف المضارعة، حذفت أيضا، مع أن علة الحذف قد زالت، وذلك حتى يكون الباب مطّردا.³⁵

* ومن ذلك أيضا: أن الفعل الماضي قد يعلّ لإعلال مضارعه ومثاله: أَعَزَيْتُ، والأصل فيه "أَعَزَوْتُ"، وإنما أعلت الواو فيه لإعلالها في مضارعه "يَعْزِي"، وأصلها "يَعْزُو"، فقلبت الواو ياء، فلما أعلت في المضارع، أعلوا الفعل في الماضي وكذلك قد يحدث العكس، أي أن المضارع قد يعلّ لإعلال الماضي، ومن ذلك "يقول" و "يبيع".

وقد يعلّ اسم الفاعل واسم المفعول لإعلال فعلهما، فيقال في اسمي الفاعل والمفعول من "قال" قائل ومقول، فأعلا لإعلال فعلهما، والدليل على ذلك أن فعلها إذا صح، صحا هما أيضا، ومن ذلك اسم الفاعل من "عَوَرَ"، إذ يقال "عاور"، فهنا صح اسم الفاعل لصحة فعله³⁶، وتوجد أمثلة أخرى لهذه المسألة ولعلّ ما ذكرناه منها كاف لإثباتها.

إنّ ما هدفنا إليه من ذكر هذه المسائل، مقرونة بظاهرة التخفيف، هو تبيان أن هذه الظاهرة ليست معزولة عن غيرها من ظواهر النظام اللغوي، وأنها لا تفرض نفسها على غيرها، وإنما هي محكومة ببعض المسائل التي تضمن عدم خروجها عن إطارها المحدد، والتي تضمن أيضا التكامل والتناسق بينها وبين غيرها، هذا التناسق يكشف عن متانة نظام العربية وإحكام بنائه.

خاتمة:

من أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية ما يأتي:

- تعدّ ظاهرة التّخفيف من أهمّ خصائص اللّغة العربيّة وأبرزها، وهي موجودة في مستوياتها كلّها، وأوّل ما يظهر الثّقل في التّأليف الكلامي والأداء النطقي للأصوات في مجاورة بعضها بعضاً، ذلك أنّ بعض الأصوات لا يمكن أن تأتلف مع أصوات أخرى (أو يصعب ائتلافها) بالنظر إلى التباعد بينها في عدد من الخصائص (المخارج والصفات)، ولذلك فإنّ التّجاور بينها يوكد ثقلها يستشعره المتكلّم أثناء محاولته النطق بها، ولذلك نجده يلجأ إلى طرائق مختلفة للتّخلّص من هذا الثّقل، بما يحقّق "التّخفيف" المنشود في الأداء الكلامي.

- إنّ علماء اللغة العربيّة المتقدّمون تفتنّوا بحسّهم اللّغويّ إلى وجود ظاهرة التّخفيف في لغتهم، بل إلى رسوخها فيها، ففسّروا في ضوءها كثيراً من التّغييرات التي تطرأ على المفردات وحتى التّراكيب، وأشاروا إليها في ثنايا كتبهم، وعقدوا لمظاهرها المختلفة أبواباً في مؤلفاتهم، وحاولوا أن يصوغوا لها قوانين (صوتيّة في أغلبها) تحفظها وتحقّق استمرارها. وقد تابعهم في ذلك الدّارسون المحدثون، إذ توسّعوا في دراسة هذه الظاهرة خاصّة في ضوء ما قدّمه علم اللّغة الحديث من تفسيرات وتعليلات سمحت بها المناهج المتطوّرة (خاصّة في دراسة الأصوات).

- إنّ ظاهرة التّخفيف - على أهمّيّتها البالغة في اللّغة العربيّة - ليست بمعزل عن الظواهر الأخرى فيها والقواعد، كظاهرة أمن اللبس وظاهرة الشّدوذ وقاعدة الاطراد، بل نجدها تعمل معها في تكامل وتناسق، ذلك أنّ التّظام اللّغويّ محكم البناء في ظواهره وقواعده.

الهوامش:

¹ ابن جني (أبو الفتح عثمان)، (2008م)، الخصائص، تح: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 87/1.

² ابن منظور، (1994م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، مادة (خفف)، 79/9-80.

³ عفيفي أحمد، (1996م)، ظاهرة التّخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، ص29.

⁴ سيبويه، (دت)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 20-21.

- ⁵المصدر نفسه، 1/ 20.
- ⁶المصدر نفسه، 22/1.
- ⁷المصدر نفسه، 450/4.
- ⁸المصدر نفسه، 22/1.
- ⁹المصدر نفسه، 22/1.
- ¹⁰المصدر نفسه، 417/4.
- ¹¹المبرد (أبو العباس)، (1999م)، المقتضب، تح: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، مج 1/ ج 1/ ص 153.
- ¹²السعران محمود، (دت)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت، (دط)، ص 12.
- ¹³بن يشو جيلالي، (2007م)، بحوث في اللسانيات (الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط 1، ص 35.
- ¹⁴الشايب فوزي، (2004م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، ص 37.
- ¹⁵عبد التواب رمضان، (1997م)، التطور اللغوي (مظاهره، علله وقوانينه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ص 24.
- ¹⁶بشر كمال، (1998م)، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ص 196.
- ¹⁷ابن جني، (1993م)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 2/ 811.
- ¹⁸المصدر نفسه، 814/2.
- ¹⁹المصدر نفسه، 816/2.
- ²⁰ينظر مثلاً، القزويني الخطيب، (دت)، الإيضاح في علوم البلاغة، مر: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 3، ص 10.
- ²¹فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 61.
- ²²المرجع نفسه، ص 61.
- ²³ابن جني، سر الصناعة، 818/2.
- ²⁴عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 9.
- ²⁵جبل محمد حسن، (1987م)، خصائص اللغة العربية (تفصيل وتحقيق)، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 73.
- ²⁶ابن جني، الخصائص، 2/ 262.
- ²⁷السيوطي جلال الدين، (2003م)، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 314/2.
- ²⁸المبرد، المقتضب، مج 1/ ج 1/ ص 275.
- ²⁹ابن يعيش موفق الدين، (دت)، شرح المفصل، تح: أحمد السيد سيد أحمد، مر: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مج 4/ ج 10/ ص: 490.

³⁰المصدر نفسه.

³¹سيبويه، الكتاب، 4/ 481.

³²المصدر نفسه، 4/ 482.

³³الأنباري كمال الدين، (1993م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، 11/1.

³⁴المصدر نفسه، 13/1.

³⁵ينظر مثلاً، النجار لطيفة إبراهيم، (1993م)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعدها، دار البشير، عمان، ط1، ص115.

³⁶ينظر، المرجع نفسه، ص115.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الأنباري كمال الدين، (1993م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- 2- بشر كمال، (1998م)، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة.
- 3- بن يشو جيلالي، (2007م)، بحوث في اللسانيات (الدرس الصوتي العربي، المماثلة والمخالفة)، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 4- جبل محمد حسن، (1987م)، خصائص اللغة العربية (تفصيل وتحقيق)، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 5- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، (2008م)، الخصائص، تح: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 6- ابن جني، (1993م)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندائي، دار القلم، دمشق.
- 7- حسان تمام، (2000م)، الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحويين، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة.
- 8- حسان تمام، (1998م)، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة.
- 9- السعران محمود، (دت)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت.
- 10- سيبويه، (دت)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت.
- 11- السيوطي جلال الدين، (2003م)، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
- 12- الشايب فوزي، (2004م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- 13- عبد التواب رمضان، (1995م)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 14- عبد التواب رمضان، (1997م)، التطور اللغوي (مظاهره، علله وقوانينه)، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- 15- غفيفي أحمد، (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- 16- القزويني الخطيب، (دت)، الإيضاح في علوم البلاغة، مر: عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- 17- المبرد (أبو العباس)، (1999م)، المقتضب، تح: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 18- ابن منظور، (1994م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- 19- النجار لطيفة إبراهيم، (1993م)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان.
- 20- ابن يعيش موفق الدين، (دت)، شرح المفصل، تح: أحمد السيد سيد أحمد، مر: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.